

سياسة توزيع الأرباح	عنوان السياسة:
لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة	جهة الاعتماد:

## القسم 1 - المقدمة

### الغرض

الغرض من سياسة توزيع الأرباح هو إرساء آلية شفافة ومراعية لحقوق المساهمين، وعملية لاتخاذ القرار فيما يتعلق بدفع الأرباح وتحديد مبالغها وترتيب وأحكام السداد. تسترشد سياسة توزيع الأرباح للمجموعة بربحية المجموعة وآفاق نموها ومتطلباتها الرأسمالية.

### النطاق

صُممت سياسة توزيع الأرباح لبنك الريان لتستخدم أساساً من قبل عمليات بنك الريان في قطر. وعلى الشركات التابعة وضع وتنفيذ سياستها الخاصة وفقاً لمتطلباتها القانونية والتنظيمية المحلية.

### التعريفات

الكلمة/المصطلح	التعريف
المصرف	مصرف قطر المركزي
الهيئة	هيئة قطر للأسواق المالية
المجلس	مجلس إدارة بنك الريان
البورصة	بورصة قطر
إيداع	شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية / إيداع

### السياق التشريعي

الاسم	الموقع
دليل تعليمات مصرف قطر المركزي	الشبكة المحلية للبنك الموقع الرسمي لمصرف قطر المركزي <a href="https://www.qcb.gov.qa/ar/Pages/InstructionsToBanks.aspx">https://www.qcb.gov.qa/ar/Pages/InstructionsToBanks.aspx</a> <a href="https://www.qcb.gov.qa/ar/Pages/InstructionsToBanks2024.aspx">https://www.qcb.gov.qa/ar/Pages/InstructionsToBanks2024.aspx</a>
قانون الشركات التجارية القطري رقم (11) لسنة 2015 وتعديلاته، وبوجه خاص المواد 119 و 127 و 129 و 185 و 189 و 199	سجلات أمين سر مجلس الإدارة والإدارة القانونية
قوانين ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية	الموقع الإلكتروني لهيئة قطر للأسواق المالية
النظام الأساسي	سجلات أمين سر مجلس الإدارة
قرار هيئة قطر للأسواق المالية بشأن توزيعات أرباح الشركات المدرجة رقم (7) لسنة 2023	الموقع الإلكتروني لهيئة قطر للأسواق المالية

## القسم 2 - السياسة

### المبادئ

- تُحتسب توزيعات الأرباح للمساهمين بما يتوافق مع القوانين واللوائح ذات الصلة في دولة قطر.
- تخضع توزيعات الأرباح لموافقة مصرف قطر المركزي ومجلس الإدارة والمساهمين، حسبما ينطبق تبعاً لنوع التوزيع (مرحلي أو سنوي).
- تتناول هذه السياسة ثلاثة أنواع من الأرباح التي يمكن توزيعها على المساهمين: الأرباح السنوية، والأرباح المرحلية، والأسهم المجانية.

### السياسة

#### أ- الأرباح السنوية

<b>1. المتطلبات الأساسية</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- توافر أرباح وسيولة كافيتين للمجموعة؛</li> <li>- لا يجوز توزيع الأرباح السنوية إلا بعد خصم الاحتياطات الإلزامية والاختيارية المقررة قانوناً، إن وجدت.</li> <li>- عدم وجود أي قيود قانونية أو تنظيمية و/أو حوكمية أخرى على دفع الأرباح؛</li> <li>- الاستمرار في الامتثال لمتطلبات نسبة كفاية رأس المال بعد توزيع الأرباح السنوية.</li> <li>- الحفاظ على التصنيفات الائتمانية الدولية للمجموعة؛</li> <li>- تدقيق البيانات المالية للمجموعة عن الفترة المعنية؛</li> <li>- صدور قرار من اجتماع الجمعية العامة السنوية للمجموعة، باستثناء الأرباح المرحلية.</li> <li>- منع حدوث تعثر أو أي حالة قد يؤدي فيها السداد إلى تعثر فيما يتعلق بالتزامات المجموعة؛</li> <li>- منع حالات التعثر التي قد تُفرض فيها تدابير الاستجابة المبكرة من قبل الجهة المختصة (تعميمي مصرف قطر المركزي رقم 2014/6 و2022/33).</li> </ul>
<b>2. تحديد مبالغ الأرباح وموافقة مجلس الإدارة</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- عند تحديد مبالغ الأرباح التي ستُوصى بها للجمعية العامة (لكل سهم عادي واحد)، يجب على مجلس إدارة المجموعة أن يأخذ في الاعتبار حقوق ملكية البنك عن سنة التقرير وفقاً للبيانات المالية الموحدة المدققة للبنك، وكذلك ربحية البنك وأفاق نموه ومتطلباته الرأسمالية والأحكام التنظيمية والقانونية.</li> <li>- يجب على أعضاء مجلس الإدارة الموازنة بين قيمة الاحتفاظ بالأرباح لتنمية المجموعة وبين إعادة الأرباح إلى المساهمين في صورة توزيعات أرباح.</li> <li>- تستخدم المجموعة جميع أرباحها، بما في ذلك الأرباح المتحققة من شركاتها التابعة، عند تحديد المبلغ الذي يمكن أن ينظر فيه مجلس الإدارة لتوزيعات الأرباح.</li> <li>- يخضع توزيع الأرباح المقترح من مجلس الإدارة لموافقة الجمعية العامة السنوية للمساهمين، باستثناء الأرباح المرحلية، وكذلك لموافقات الجهات التنظيمية في دولة قطر.</li> </ul>
<b>3. قرار دفع الأرباح</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- يصدر قرار دفع الأرباح على الأسهم العادية وتحديد مبلغ التوزيع لكل سهم عادي من أسهم البنك من قبل اجتماع الجمعية العامة السنوية للبنك بأغلبية الأسهم الممثلة في الاجتماع وفقاً للنظام الأساسي.</li> <li>- يجوز للجمعية العامة للبنك، بحسب النتائج المالية للسنة، أن تقرر عدم توزيع أرباح على الأسهم العادية للبنك.</li> <li>- تكون قرارات الجمعية العامة الصادرة وفقاً للقانون والنظام الأساسي ملزمة للمساهمين سواء حضروا الاجتماع الذي صدرت فيه القرارات أو غابوا عنه، وسواء وافقوا عليها أو اعترضوا عليها.</li> </ul>
<b>4. موعد السداد</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تُدفع الأرباح السنوية للمساهمين في المكان والوقت اللذين يحددهما مجلس الإدارة، على ألا يتجاوز ذلك ثلاثين يوماً من تاريخ قرار الجمعية العامة بالتوزيع دون سبب معقول، أو في وقت أبكر إذا نصت على ذلك أي لائحة أخرى واجبة التطبيق، وبخاصة قواعد إيداع ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية بشأن توزيعات أرباح الشركات المدرجة.</li> <li>- توزع الأرباح النقدية خلال مدة أقصاها خمسة أيام عمل من تاريخ إيداعها في حساب توزيع الأرباح لدى إيداع واستلام البيانات المسجلة للمساهمين.</li> </ul>

## ب- الأرباح المرحلية

يجوز لبنك الريان أن يقرر دفع أرباح نقدية مرحلية (ربع سنوية أو نصف سنوية) للمساهمين خلال السنة المالية، وذلك وفقاً لما يلي:

<b>1. المتطلبات الأساسية</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- يجب أن يتضمن النظام الأساسي لبنك الريان نصاً يجيز لمجلس الإدارة توزيع أرباح مرحلية خلال السنة.</li> <li>- يجب الإعلان لبورصة قطر عن تاريخ اجتماع مجلس الإدارة المخصص لمناقشة توزيع الأرباح المرحلية قبل موعده بأسبوع واحد على الأقل.</li> <li>- ويظل قرار مجلس الإدارة بدفع أي أرباح مرحلية خاضعاً دائماً لموافقة مصرف قطر المركزي.</li> <li>- يجب الحصول على موافقة مسبقة من مصرف قطر المركزي قبل توزيع أي أرباح مرحلية.</li> <li>- يجب أن يكون البنك قد حقق أرباحاً صافية في البيانات المالية الربع سنوية أو نصف السنوية التي سيتم التوزيع على أساسها.</li> <li>- لا يجوز توزيع الأرباح المرحلية إلا بعد خصم الاحتياطات الإلزامية والاختيارية المقررة قانوناً، إن وجدت.</li> <li>- الاستمرار في الامتثال لمتطلبات نسبة كفاية رأس المال بعد توزيع الأرباح المرحلية.</li> <li>- يجب أن يتضمن تقرير المراجع الخارجي لمراجعة البيانات المالية الربع سنوية أو نصف السنوية ما يلي: <ul style="list-style-type: none"> <li>• تأكيد أن الشركة حققت أرباحاً فعلية (وليست دفترية أو اسمية).</li> <li>• قيمة صافي الربح بعد خصم الاحتياطات.</li> <li>• تأكيد توافر سيولة كافية لتغطية التوزيعات المقترحة من مجلس الإدارة.</li> <li>• تأكيد أن التوزيعات المقترحة لن تؤثر في قدرة الشركة على الوفاء بديونها والتزاماتها في مواعيد استحقاقها.</li> </ul> </li> </ul>
<b>2. تحديد مبالغ الأرباح وموافقة مجلس الإدارة</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- يجب أن يصدر قرار من مجلس الإدارة يحدد نسبة الأرباح المرحلية التي ستوزع خلال السنة المالية (ربع سنوية أو نصف سنوية) وتاريخ الاستحقاق، وذلك وفقاً لأحكام النظام الأساسي للشركة.</li> <li>- لا يجوز لمجلس الإدارة اعتماد توزيع الأرباح المرحلية ما لم تكن البيانات المالية الربع سنوية أو نصف السنوية قد صدرت ومصحوبة بتقرير مراجعة من المراجع الخارجي للشركة.</li> </ul>
<b>3. قرار دفع الأرباح</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>- يجب ألا تتجاوز قيمة الأرباح المرحلية الموزعة صافي الأرباح المحققة في البيانات المالية لتلك الفترة المرحلية بعد خصم الاحتياطات المطلوبة.</li> <li>- يجب أن يتضمن التقرير السنوي للبنك/البيانات المالية في نهاية السنة المقدمة إلى الجمعية العامة نسب الأرباح المرحلية التي وزعت على المساهمين خلال السنة، بالإضافة إلى نسبة الأرباح المقترحة توزيعها في نهاية السنة المالية وإجمالي تلك التوزيعات.</li> <li>- لا يُطلب من المساهمين رد الأرباح المرحلية الموزعة وفقاً لهذه اللوائح، حتى إذا تكبدت الشركة خسائر في فترات مالية لاحقة خلال السنة.</li> </ul>
<b>4. موعد السداد</b>
<p>تُدفع الأرباح المرحلية في يوم العمل السابع التالي لقرار مجلس الإدارة بتوزيعها، وذلك رهنأً بالموافقة المسبقة من مصرف قطر المركزي وفقاً لقواعد شركة قطر للإيداع المركزي للأوراق المالية / إيداع ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية بشأن الأرباح المرحلية في الشركات المدرجة. وتُوزع الأرباح النقدية خلال مدة أقصاها خمسة أيام عمل من تاريخ إيداعها في حساب توزيع الأرباح لدى إيداع واستلام البيانات المسجلة للمساهمين.</p>

## ج- الأسهم المجانية

يجوز لبنك الريان إصدار أسهم مجانية وفقاً لما يلي:

<b>1. الهدف من إصدار الأسهم المجانية</b>
<p>يجوز لبنك الريان إصدار أسهم مجانية من أجل:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• رسملة الأرباح المتراكمة أو الاحتياطيات أو علاوة الإصدار</li> <li>• تعزيز ثقة المستثمرين ومكافأة المساهمين</li> <li>• تحسين سيولة أسهم البنك في السوق</li> <li>• موازنة الزيادة مع نمو صافي القيمة والاحتياطيات</li> </ul>
<b>2. الإطار التنظيمي</b>
<p>يجب أن يتوافق إصدار الأسهم المجانية مع:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• قانون الشركات التجارية رقم (11) لسنة 2015 وتعديلاته</li> <li>• تعليمات مصرف قطر المركزي</li> <li>• لوائح هيئة قطر للأسواق المالية</li> <li>• متطلبات الإدراج في بورصة قطر</li> <li>• المعايير المحاسبية ومعايير التدقيق المعمول بها</li> </ul>
<b>3. شروط الإصدار</b>
<p>لا يجوز إصدار الأسهم المجانية إلا إذا:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• مصرحاً بها بموجب النظام الأساسي</li> <li>• توافر احتياطيات حرة كافية أو أرباح متراكمة أو أرصدة علاوة إصدار لدى البنك</li> <li>• ألا يكون البنك متعثراً في سداد الودائع أو التمويل أو المستحقات النظامية</li> <li>• يُستكمل سداد أي أسهم غير مسددة القيمة بالكامل أولاً، إن وجدت</li> <li>• أن يوصي مجلس الإدارة بالإصدار ويوافق عليه المساهمون في اجتماع الجمعية العامة</li> </ul>
<b>4. إجراءات الموافقة</b>
<ol style="list-style-type: none"> <li>1. تقييم الإدارة – يقوم فريق المالية بتقييم الاحتياطيات والجداول المالية.</li> <li>2. موافقة مجلس الإدارة – يصدر مجلس الإدارة قراراً بالتوصية بإصدار الأسهم المجانية.</li> <li>3. موافقة المساهمين – تُستحصل من خلال اجتماع الجمعية العامة.</li> <li>4. الموافقات التنظيمية – استيفاء الإيداعات والموافقات اللازمة لدى مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية ووزارة التجارة والصناعة وبورصة قطر / إيداع.</li> <li>5. التخصيص والإدراج – تُقيد الأسهم المجانية في حسابات المساهمين وفقاً لقواعد الإدراج لدى بورصة قطر / إيداع.</li> </ol>
<b>5. تحديد النسبة</b>
<p>تُحدد النسبة (مثال: 1:2 أي سهم مجاني واحد لكل سهمين مملوكين) من قبل مجلس الإدارة استناداً إلى:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• الاحتياطيات المتاحة للرسملة</li> <li>• هيكل رأس المال</li> <li>• ظروف السوق</li> <li>• متطلبات رأس المال على المدى الطويل</li> </ul>
<b>6. المعالجة المحاسبية</b>
<ul style="list-style-type: none"> <li>• تحويل المبلغ المطلوب من الاحتياطيات الحرة / علاوة الإصدار / احتياطي استرداد رأس المال إلى رأس المال.</li> <li>• الإفصاح المناسب في البيانات المالية بما يتوافق مع المعايير المحاسبية.</li> </ul>
<b>7. الإفصاح والتواصل</b>
<p>يجب أن يكون أي قرار بدفع أسهم مجانية للمساهمين:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>• الإفصاح عنه فوراً لبورصة قطر</li> <li>• إبلاغ المساهمين به من خلال بيان صحفي / تواصل علاقات المستثمرين</li> <li>• الإفصاح عنه في تقرير مجلس الإدارة والتقرير السنوي.</li> </ul>
<b>8. القيود</b>
<p>لا يجوز إصدار الأسهم المجانية بدلاً عن الأرباح النقدية. ويجب أن تمثل رسملة لأرباح أو احتياطيات حقيقية.</p>

**د- الأرباح غير المطالب بها**  
يعامل البنك «الأرباح غير المطالب بها» التي مضى عليها أكثر من 5 أو 10 سنوات وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي. وفي حال وجود أي تعارض بين تعليمات مصرف قطر المركزي وأي لوائح أخرى، وبوجه خاص قواعد هيئة قطر للأسواق المالية، فتسود تعليمات مصرف قطر المركزي ما لم يتم الحصول مسبقاً على موافقته خلافاً لذلك.

### القسم 3 - التعليمات

المسؤولية	خطوات التعليمات
إدارة شؤون المساهمين	إجراءات دفع الأرباح

### المستندات الداعمة

#### النماذج وإدارة السجلات

النموذج	مدة الاحتفاظ	مكان الاحتفاظ
سجلات الأرباح غير المدفوعة	10 سنوات	نظام دفع الأرباح

### المواد ذات الصلة

الاسم	الموقع	نوع المستند
محاضر مجلس الإدارة	ملفات أمين سر الشركة	PDF ونسخة ورقية
محاضر الجمعية العامة	ملفات أمين سر الشركة	PDF ونسخة ورقية
الموافقات التنظيمية	ملفات أمين سر الشركة والامتثال	PDF / إلكتروني

### القسم 4 - حوكمة المستند

#### المسؤولية

مالك السياسة	الرئيس المالي للمجموعة / إدارة علاقات المستثمرين
أمين الحفظ	أمين سر الشركة

#### التحكم في الإصدارات وسجل التعديلات

رقم الإصدار	تاريخ الاعتماد	جهة الاعتماد	التعديل
V.0	17 أبريل 2023	لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة	إصدار جديد
V.1	28 أكتوبر 2025	لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة	تعديل